الجمهورية التونسية
وزارة التنمية و الاستثمار و التعاون الدولي
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

المسح السنوي حول مناخ الأعمال و تنافسية المؤسسات 2018

عفاة بن عرفة

27 نهج لبنان 1002 تونس البلفدير الهاتف: 044 802 71(216+) الفاكس: 034 787 71 (216+)
البريد الالكتروني contact@itceq.tn
موقع الواب www.itceq.tn

هذا التقرير هو ملك للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ). يعتبر أي نسخ أو اقتباس، كليًا أو جزئيًا، بأي طريقة كانت وبأي شكل من الأشكال، لهذا التقرير بدون إذن كتابي من طرف المعهد، غير قانوني ويشكل انتهاكًا.

شكر

يتشرف المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية أن يتقدم بجزيل الشكر إلى كل الذين ساهموا في إنجاح المسح السنوي حول القدرة التنافسية ونخص بالذكر أصحاب المؤسسات المستجوبة والذين تولوا الإجابة عن جملة الأسئلة المضمنة بالاستمارة لما أبدوه من تفهم وسعة صدر وحسن استقبال. وقد تم استغلال كل المعطيات لتحليل وضبط واقع مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسة لسنة 2018 وإبراز جملة الاخلالات التي وجبت معالجتها من أجل تحسين هذا المناخ ودعم القدرة التنافسية للمؤسسة.

مقدمة

انطلق المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية منذ سنة 2000 في القيام بمسح سنوي حول مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسة لدى عينة من المؤسسات المهيكلة الناشطة في القطاع الخاص والموزعة على كامل تراب الجمهورية. ويهدف هذا المسح إلى **تقييم** مناخ الأعمال بغاية تحديد أهم الصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات خلال قيامها بأنشطتها و**متابعة** الإجراءات والإستراتيجيات المعتمدة من قبل المؤسسات لمواجهة احتدام المنافسة وتعزيز قدرتها التنافسية إلى جانب **الحصول** على توقعات أصحاب المؤسسات في ما يتعلق بآفاق تطور النشاط والاستثمار والتشغيل.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن نتائج المسح المنجز تُعتمد للمساعدة على إنارة مختلف الفاعلين الاقتصاديين حول نتائج ما وقع تبنيه من إجراءات وإصلاحات وكذلك حول الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تحقيق ما وقع تحديده من أهداف فيما يتعلق بالقدرة التنافسية.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن المسح قد خضع منذ نسخته الأولى للعديد من التغييرات التي شملت كل من العينة والاستبيان المعتمد لسبر الآراء من خلال إدخال محاور محددة من سنة إلى أخرى في مواكبة للتغيرات التي تحدث والاهتمامات الجديدة التي تطرأ على بلادنا. و فيما يتعلق بمسح سنة 2018 فإن المعهد قام بتسليط الضوء على الخدمات اللوجستية وتداعياتها على مناخ الأعمال.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مسح 2018 والذي انجز ميدانيا خلال شهري أكتوبر ونوفمبر شمل 1200 مؤسسة خاصة تعمل في ميداني الصناعة والخدمات وقد قبلت 973 منها الإجابة عن الأسئلة المطروحة مباشرة من قبل أعوان الاستقصاء مما جعل نسبة الإجابة تصل إلى 81٪.

وتتوزع الشركات التي شملها الاستطلاع كما يلي:

– من حيث النظام التصديري تنشط 59 ٪ في السوق المحلية و22 ٪ من المصدرين كليا و19 ٪ من المصدرين جزئيا.

– من حيث التوزيع الإقليمي، توجد غالبية المؤسسات (84٪) على الشريط الساحلي (46٪ في الشمال الشرقي ، 33٪ في الوسط الشرقي و6٪ في الجنوب الشرقي) و 16٪ منتشرة في المناطق الغربية لتونس.

– من حيث التوزيع القطاعي، تعمل 38٪ من الشركات التي تم استجوابها في قطاع الخدمات و 62٪ في القطاع الصناعي.

ونستعرض في هذه الوثيقة أهم النتائج المستقاة من المسح حول الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي تنشط ضمنه المؤسسات.

مناخ الأعمال

يعتمد تقييم مناخ الأعمال على انطباعات أصحاب المؤسسات حول الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي ينشطون فيه. وفي هذا الإطار انطلق المعهد منذ سنة 2007 في احتساب مؤشر تأليفي لإدراك مناخ الأعمال (IPCA) يأخذ بعين الاعتبار كل انطباعات أصحاب المؤسسات الإيجابية منها والسلبية والمتعلقة بالميادين التالية : البنية التحتية والإطار الاقتصادي والتشريعي والتمويل البنكي والجباية والأعباء الاجتماعية والممارسات في السوق والوضع الأمني والموارد البشرية والإجراءات الإدارية والنظام القضائي والفساد والوضع السياسي والوضع الاجتماعي.

هذا ويتراوح مؤشر إدراك مناخ الأعمال بين درجتي 0 و 100 بحيث كلما اقترب المؤشر من درجة 100 كلما اعتُبر مناخ الأعمال ملائما. وتسمح متابعة تطوره عبر الزمن بمعرفة إذا كان هناك تحسن في انطباع أصحاب المؤسسات حول مناخ الأعمال من عدمه.

تحسن في الانطباع العام لبيئة الأعمال

بعد عامين متتاليين من التراجع، ارتفع مؤشر إدراك مناخ الأعمال من 58.3 سنة 2017 إلى 60.1 سنة 2018، مما يعكس زيادة نسبة الرضاء لدى أصحاب المؤسسات المستجوبة عن بيئة الأعمال التي ينشطون في إطارها.

تطور مؤشر إدراك مناخ الأعمال

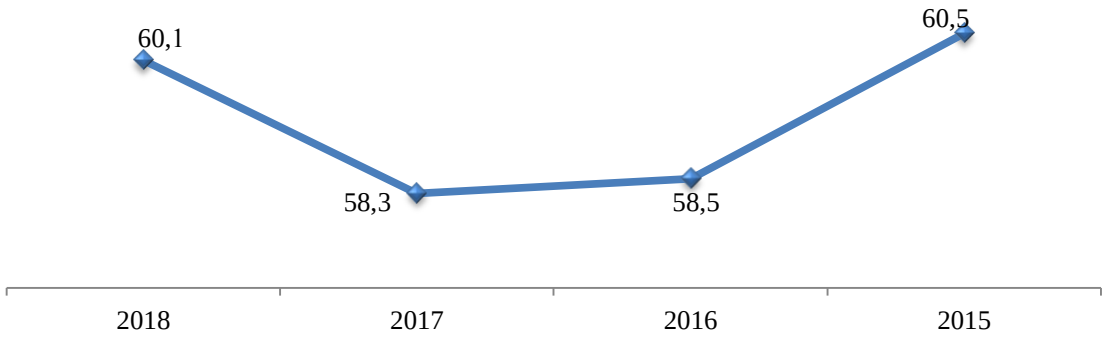

تحسن على مستوى جل المؤشرات الفرعية ساهم في تحسن مؤشر إدراك مناخ الأعمال

عرف مجالان فقط من جملة 12 مجالا مكونا لمؤشر إدراك مناخ الأعمال تراجعا في مؤشراتهما الفرعية وتخص هذه المجالات التمويل البنكي والإطار الاقتصادي والتشريعي. وفي المقابل، عرفت بقية المجالات ولاسيما ثلاثة منها وهي المناخ الاجتماعي والممارسات في السوق والوضع الأمني تقدمًا ملحوظًا مقارنة بالمستويات المسجلة في 2017.

وتجدر الإشارة في هذا السياق الى أن التحسن المستمر لمؤشر "الوضع الأمني " يعتبر دلالة على النجاحات التي حققتها المؤسسة الأمنية والعسكرية في مقاومة ظاهرة الإرهاب واستتباب الأمن والاستقرار.

المؤشرات الفرعية لإدراك مناخ الأعمال 2017-2018

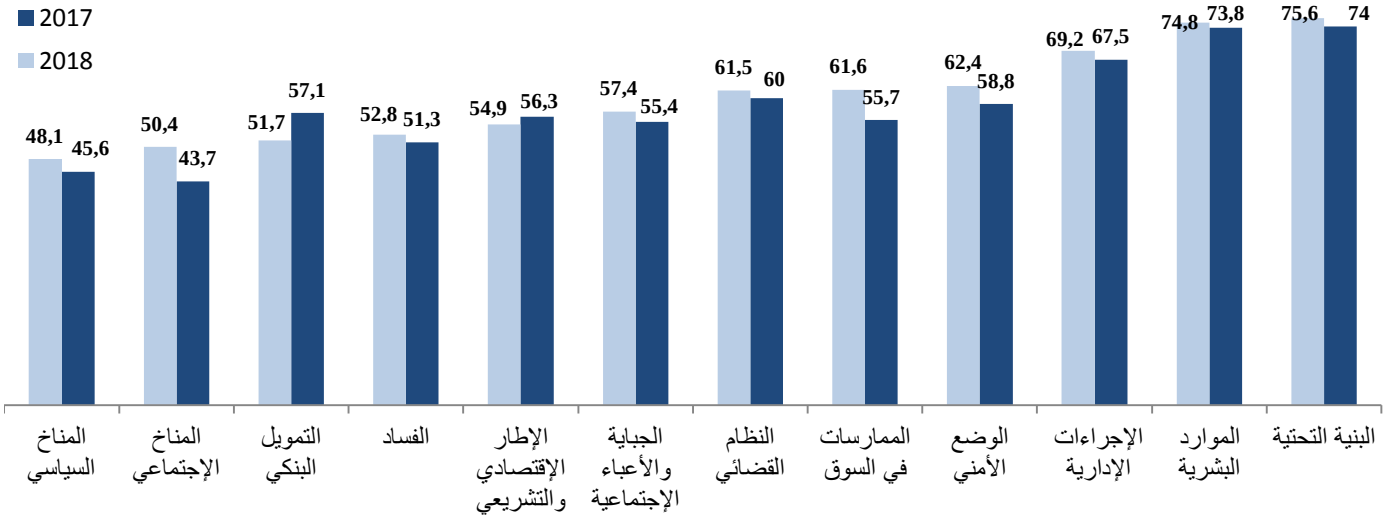

المناخ السياسي والمناخ الاجتماعي والتمويل البنكي :أهم نقاط الضعف التي طبعت مناخ الأعمال لسنة 2018

من خلال تحليل المستويات التي بلغتها المؤشرات الفرعية لمختلف المجالات يتبين أن 3 منها ساهمت في تراجع مستوى المؤشر العام لإدراك مناخ الأعمال وهو ما جعلها تمثل اهم معوقات مناخ الاعمال في 2018. وتتعلق هذه المجالات بالوضع السياسي بشكل خاص الذي كان أكثر المجالات التي لم تحظى برضا أصحاب المؤسسات يليه الوضع الاجتماعي ثم التمويل البنكي الذي يُعدُّ من العوائق الهيكلية التي تحد من تطور نشاط المؤسسة.

ويعد الفساد، الذي لا تزال تداعياته السلبية مستمرة، والإطار الاقتصادي والتشريعي والجباية والأعباء الاجتماعية من المجالات التي تعوق تطور المؤسسات من خلال تصنيفها في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة كنقاط ضعف مناخ الأعمال في 2018.

المؤشرات الفرعية لإدراك مناخ الأعمال

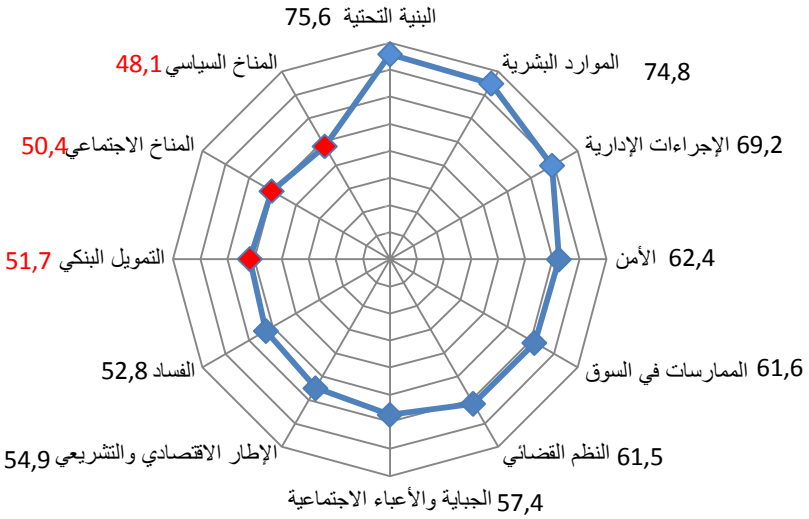

المناخ السياسي هو أكبر نقطة ضعف لمناخ الأعمال في 2018

على الرغم من التحسن الذي سجله مؤشره الفرعي (من 45.6 سنة 2017 إلى 48.1 سنة 2018) والذي يعكس تحسنا في انطباعات أصحاب المؤسسات حول هذا الجانب فإن المناخ السياسي لا يزال ينظر إليه من قبل أصحاب المؤسسات المستجوبة على أنه المجال الأكثر وقعا على مناخ الأعمال. فبغضّ النظر عن حجمها أو نظامها التصديري تعتبر نسبة تقدر بـ44٪ من المؤسسات أن الوضع السياسي لا يزال غير مستقر وأن ذلك يمثل عائقا كبيرا يحول دون تطور أنشطتها.

المؤسسات التي تعتبر المناخ السياسي عائقا

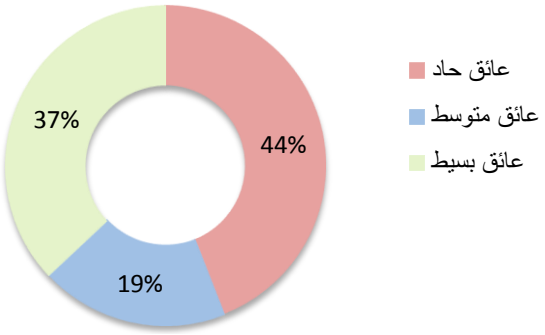

حالة عدم الاستقرار هذه والتي تواصلت لسنوات تعد أحد القيود الرئيسية للاستثمار حيث أنها مثلت السبب الرئيسي الذي جعل 36٪ من أصحاب المؤسسات يحجمون عن الاستثمار سنة 2018.

الوضع الاجتماعي لا يزال يشغل أصحاب المؤسسات

على الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهده ادراك المؤسسات لهذا الجانب بين سنة 2017 و سنة 2018 ، فإن عدم الاستقرار الاجتماعي لا يزال يمثل عقبة رئيسية أمام 41٪ من الشركات حيث مثل عدم الاستقرار هذا، الذي استمر لسنوات، أحد الأسباب الرئيسية التي منعت 32٪ من رجال الأعمال من إنجاز إستثمارات جديدة في عام 2018.

المؤسسات التي تعتبر المناخ الاجتماعي عائقا

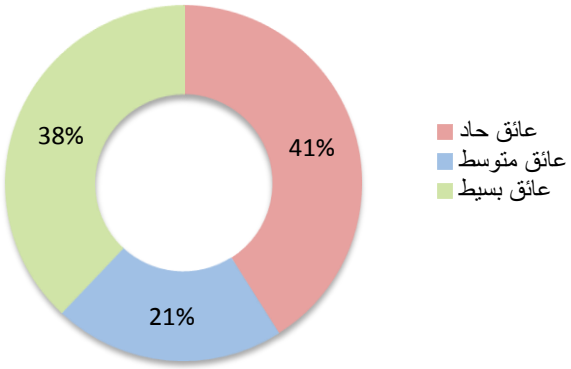

كما تجدر الإشارة إلى التأثير السلبي للمناخ الاجتماعي (الإضرابات) على نشاط المؤسسات حيث كانت السبب في تسجيل اضطرابات في عمليات التزود بالنسبة لـ18٪ منهم كما أدت إلى تعليق النشاط لـ 1٪ من المؤسسات المستجوبة.

بالإضافة إلى الإضرابات، تدين الشركات التغيب عن العمل الذي لا يزال معدله مرتفعًا نسبيًا...

بعد 3 سنوات متتالية من الارتفاع، تظهر النتائج أن معدل التغيب عن العمل بدء بالتراجع، حيث سجل انخفاضًا نسبيًا في عام 2017 ليصل إلى 5.3٪ . إلا انه وبالرغم من هذا الانخفاض لا يزال هذا المعدل يُعدّ مرتفعًا مقارنة بما كان عليه سنة 2014 حيث لم يتجاوز 4.87٪ وهي نسبة تُعتبر مقبولة بموجب المعايير الدولية.

...مع تباينات كبيرة على المستوى القطاعي

تكشف هذه النسبة المئوية، التي تتوافق مع 14.5 يوم غياب للعامل في السنة، عن تباينات كبيرة وفقًا لقطاعات النشاط حيث يبدو قطاع الصناعات الأكثر تأثراً (5.98٪ مقابل 4.37٪ للخدمات).

نسبة التغيب

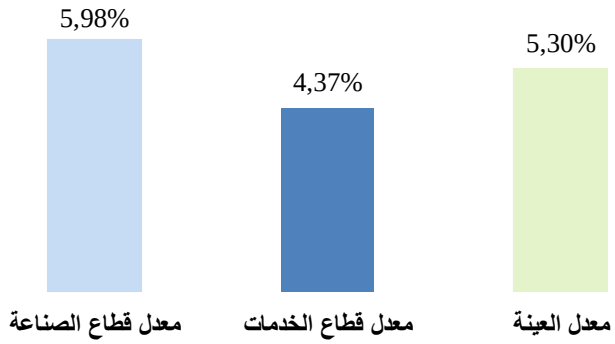

وتبين النتائج ان قطاع السياحة يسجل أدنى معدل بينما تشكو قطاعات البناء والأشغال العامة والنسيج والملابس والأحذية وكذلك الصناعات الكيميائية من ظاهرة التغيب بنسبة أكثر ارتفاعا مقارنة ببقية القطاعات.

نسبة التغيب حسب القطاع (%)

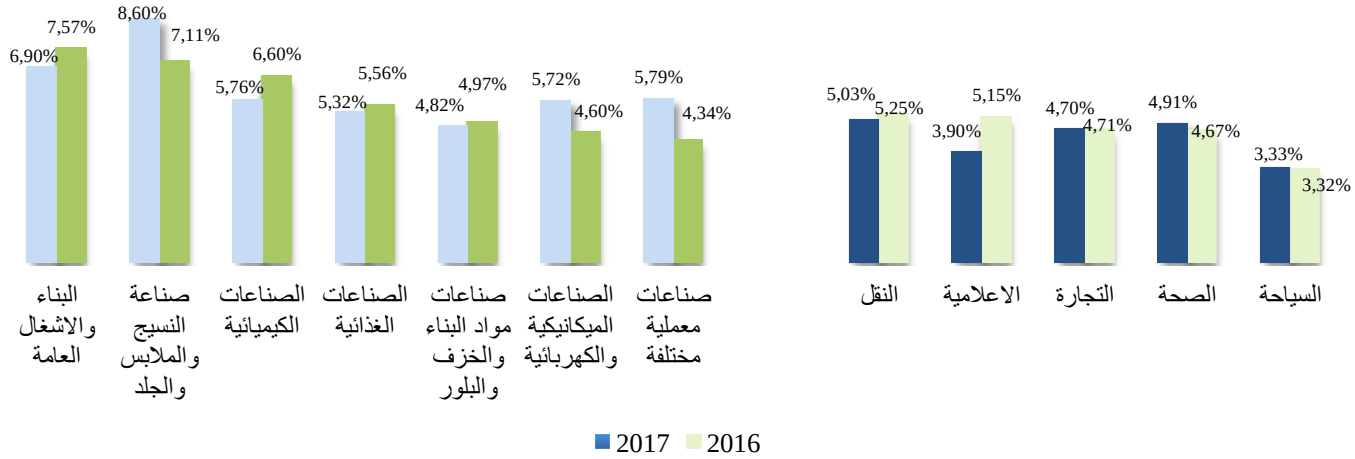

التمويل البنكي: عائق هيكلي يزداد حدة

أظهرت متابعة سبل التمويل المعتمدة من طرف المؤسسات أن التمويل البنكي لا زال يعتبر المصدر الرئيسي للأغلبية منها وذلك بالرغم أنه ظل لسنوات يشكل عائقا حادا يحول دون تطور نشاط المؤسسات سواء كان ذلك على مستوى كلفة القروض البنكية أو سهولة الحصول عليها.

ويبدو هذا العائق اكثر حدة سنة 2018 على وجه الخصوص، إثر الزيادة في سعر الفائدة المديرية عدة مرات في ظل وضع اقتصادي غير مستقر، مما جعل 47 ٪ من المؤسسات المستجوبة في حاجة إلى رأس المال المتداول.

المؤسسات التي تعتبر التمويل البنكي عائقا حادا

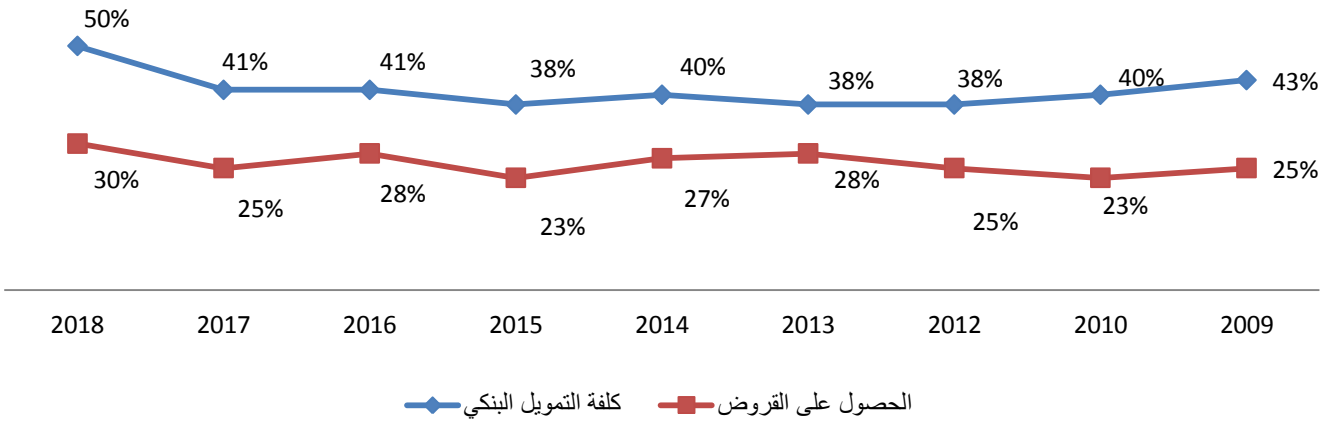

الفساد: المفارقة بين الانطباع والواقع لا تزال قائمة

يلاحظ من خلال متابعة المؤشر الفرعي الخاص بالفساد داخل الهياكل العمومية أن نظرة أصحاب المؤسسات إلى هذه الظاهرة أصبحت أقل سلبية حيث ارتفع المؤشر الفرعي من 51.3 سنة 2017 إلى 52.8 سنة 2018. ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة المؤسسات التي تعتبر أن ظاهرة الفساد داخل الهياكل المعنية قد تفاقمت لتصل الى 54٪ مقابل 49٪ في سنة 2017 وذلك على حساب من يصرحون أنها قد حافظت على مستوياتها السابقة دون تراجع.

تطور ظاهرة الفساد

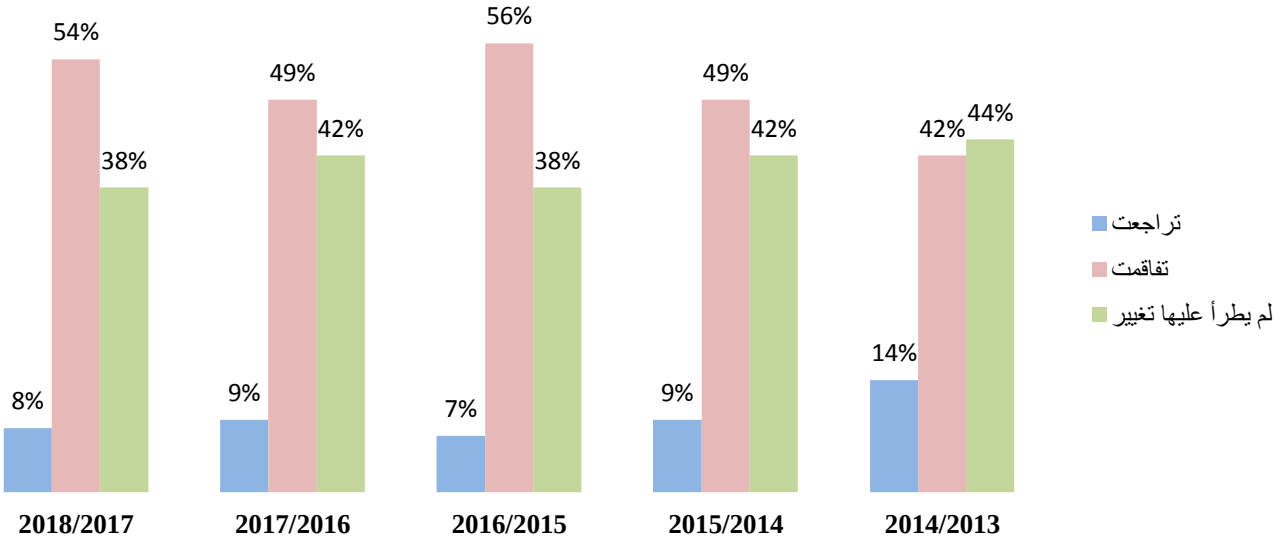

وإن كانت النسبة المتعلقة بتفاقم ظاهرة الفساد تعد مرتفعة فإن تقصي النتائج حول المؤسسات التي صرحت بأنها اضطرت لدفع رشاوى مقابل الحصول على الخدمة أو تسريعها أظهرت عكس ذلك حيث تراجعت من 29٪ سنة 2014 إلى 21٪ سنة 2018.

نسبة المؤسسات الي صرحت بأنها اضطرت لدفع رشاوى

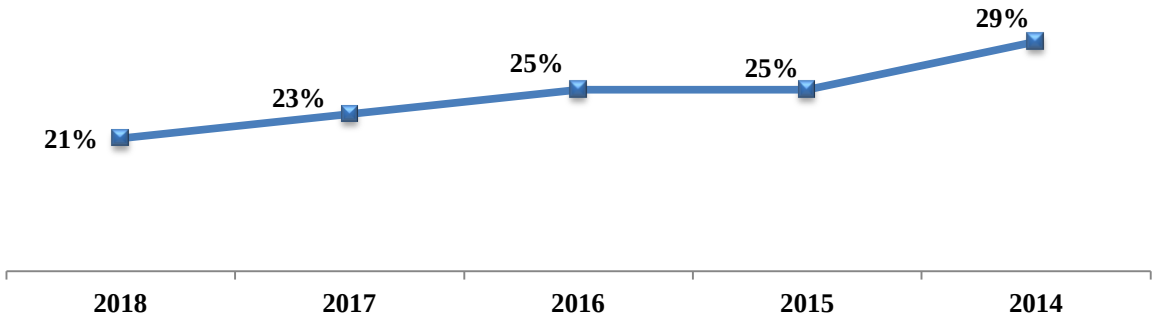

ويمكن تفسير هذه الفجوة بين الإدراك والواقع ببطء تطبيق إجراءات مكافحة الفساد مما يترك التصورات السلبية تطغى بالرغم من التحسن الذي قد يلمس على مستوى الواقع الفعلي.

...مع تحسن ملحوظ على مستوى الديوانة

نلاحظ تراجعا في نسبة المؤسسات المصرحة بأنها اضطرت لدفع رشاوى مقابل الحصول على الخدمة أو تسريعها خاصة على مستوى المؤسسات المتعاملة مع الديوانة حيث تقلصت النسبة من 32٪ في سنة 2015 إلى 23٪ في سنة 2018.

المؤسسات المصرحة بأنها اضطرت إلى دفع رشاوى أثناء تعاملها مع مختلف الهياكل العمومية

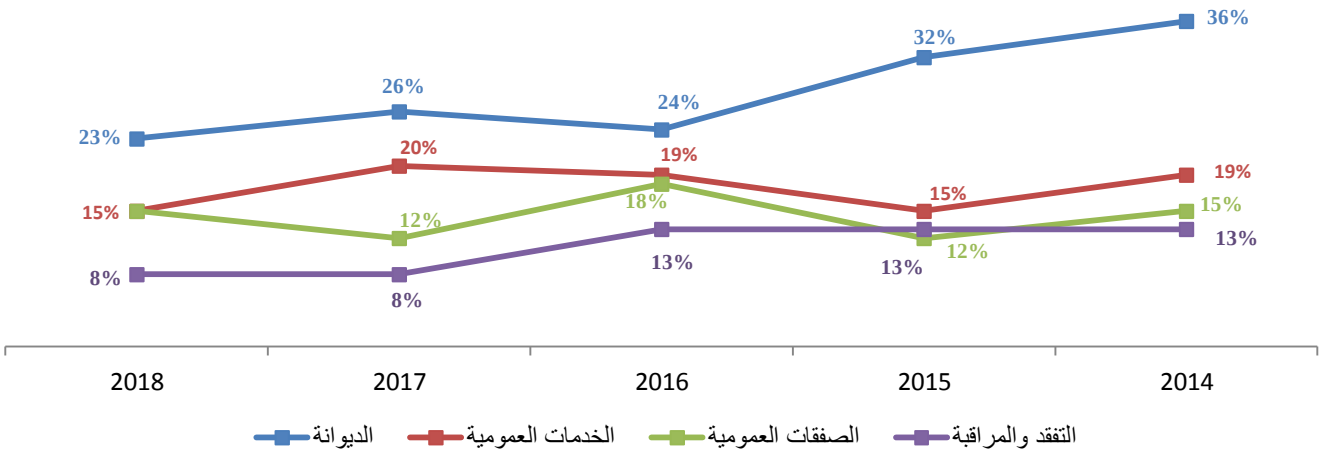

...وكذلك على مستوى الخدمات العمومية

وشمل تراجع الممارسات الفاسدة الخدمات العمومية أيضًا ، لاسيما خدمات ترخيص البنا ، حيث انخفضت نسبة الشركات المصرحة بأنها أُجبرت على دفع رشاوى من 28٪ سنة 2017 إلى 16٪ سنة 2018.

المؤسسات المصرحة بأنها اضطرت إلى دفع رشاوى إثر طلبها لإحدى الخدمات العمومية

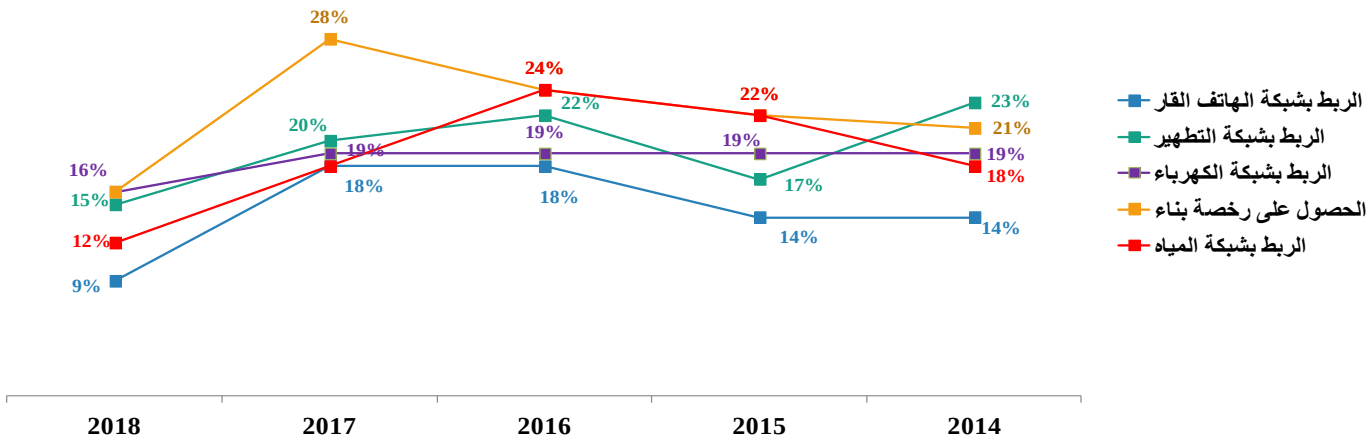

هذا ويمكن القول بأن المصادقة على القانون المتعلق بحماية المبلغين عن الفساد وكذلك القانون المتعلق بمكافحة الإثراء غير المشروع من شأنه أن يوجه إشارة قوية مفادها أن هنالك إرادة سياسية لمكافحة ظاهرة الفساد واستعادة سلطة الدولة وهي إشارة قد تساهم في تحسن الانطباع حول مدى تفاقم هذه الظاهرة في الهياكل العمومية.

الإطار الاقتصادي والتشريعي :حالة عدم الاستقرار تتأكد سنة 2018 ...

يستمر مؤشر ادراك الإطار الاقتصادي والتشريعي في التدهور. ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة المؤسسات التي تعتبره عقبة رئيسية أمام تطور أنشطتها.

المؤسسات التي تعتبر الإطار الاقتصادي والتشريعي عائقا حادا

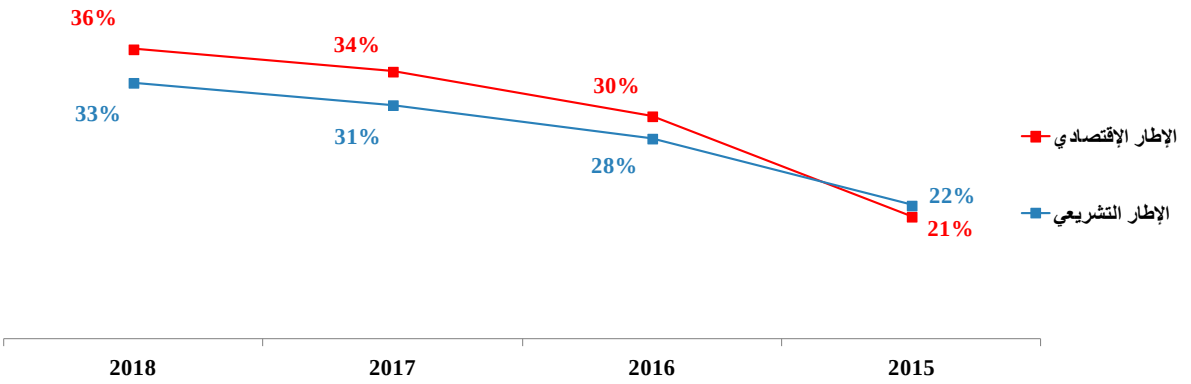

يعتبر هذا التصور، الذي يعكس عدم الاستقرار الذي تعيشه تونس على مستوى الاقتصاد الكلي والإطار التشريعي ، أمرا مفهوما، لا سيما بالنظر إلى الانخفاض المستمر في قيمة الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية من ناحية وارتفاع الأسعار من ناحية أخرى.

ويجدر التذكير أنه في ظل الانخفاض المستمر (تقريبا منذ سنة 2011) ما فتئ الدينار التونسي يتهاوى أمام العملات الأوروبية والأمريكية . هذا التقلب في سعر الصرف والزيادة في الأسعار أثرا سلبا على نشاط المؤسسات حيث تسببا في اضطرابات في عمليات التزود بالنسبة لـ57 و44٪ تباعا من المؤسسات المستجوبة .

الجباية لا تزال تشكل عائقا في مناخ الأعمال

سجل مؤشر الإدراك المتعلق بهذا العامل زيادة مقارنة بعام 2017. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسن، لا تزال الجباية تشكل عائقًا رئيسيًا حسب أكثر من ثلث الشركات التي شملها المسح، وذلك سواء على مستوى نسبة الضرائب أو النظام الضريبي نفسه.

نسبة المؤسسات التي تعتبر الجباية عائقا حادا

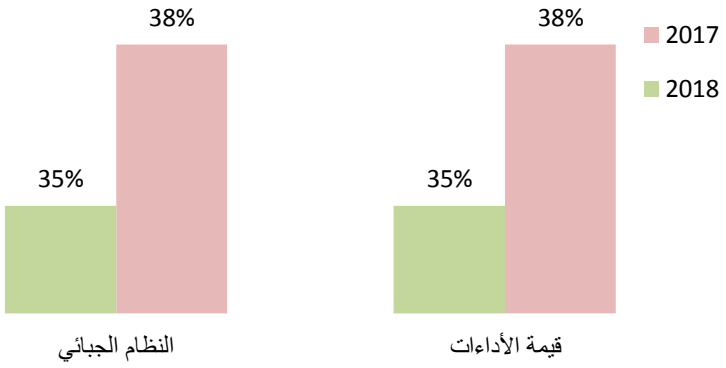

هذا ولطالما اعتُبر النّظام الجبائي معقدًا ولا يرتقي إلى النّجاعة والعدالة والشّفافية والشّمولية وهو ما أدّى إلى انعدام الثّقة بين السّلطة من جهة والمساهمين من جهة أخرى وزاد في ظاهرة التهرّب الضّريبي.

الوضع الأمني : استتباب يتأكد

سجل مؤشر الإدراك المتعلق بالوضع الأمني تحسنا بما يقارب 4 نقاط حيث بلغ 62.4 سنة 2018 مقابل 58.8 سنة 2017 ليكون بالتالي من أكثر المجالات التي عرفت تحسنا في مؤشرها الفرعي. ويعكس هذا التطور الجهود الكبيرة التي تبذلها المؤسسة الأمنية والعسكرية لمكافحة الإرهاب والجريمة بجميع أنواعها.

ويتجلى هذا التحسن بالخصوص في انخفاض نسبة المؤسسات التي صرحت ان الوضع الأمني تسبب في اضطرابات في التزود من 14٪ سنة 2017 الى 12٪ سنة 2018.

في سياق آخر يتطلب دعم مناخ الأعمال أيضا المزيد من الاهتمام بالمجالات ذات الصبغة الهيكلية على غرار الممارسات في السوق. كما أن الاهتمام يجب أن يشمل أيضا الإجراءات الإدارية والنظام القضائي التي تتسم كل منهما بالتعقيد بالإضافة إلى طول الآجال الزمنية المستغرقة لحل النزاعات التجارية.

نقائص أخرى يتوجب العمل على تلافيها في مجال البنية التحتية ....

على الرغم من رضا أصحاب المؤسسات فيما يتعلق بهذا المجال إجمالا نلاحظ وجود عدة نقائص فيما يخص البنية التحتية للنقل خاصة في المناطق الداخلية.

المؤشر الفرعي للبنية التحتية

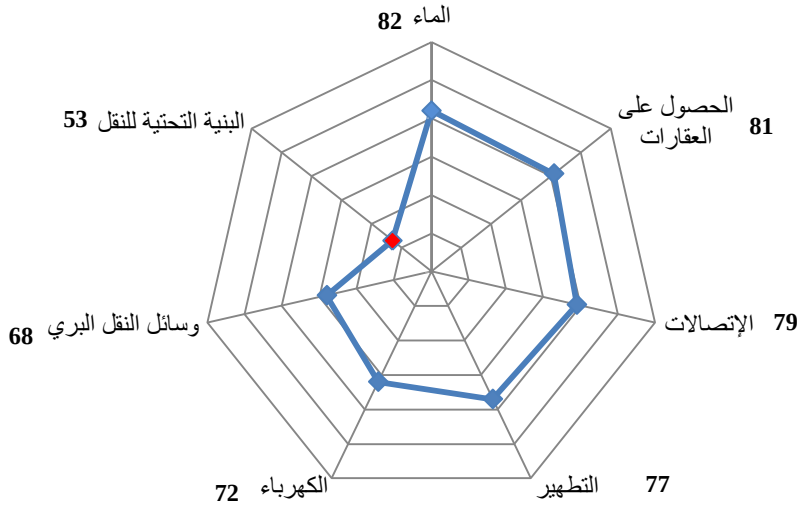

ففي هذا الاطار وعلى مدى السنوات الخمس الماضية ارتفعت نسبة المؤسسات التي تعتبر هذا العامل عائقا حادا لتصل إلى 35٪ في عام 2018 مقابل 26٪ في عام 2013.

المؤسسات التي تعتبر البنية التحتية للنقل عائقا حادا

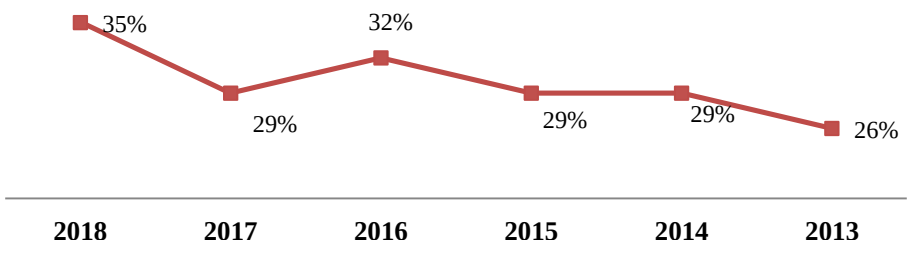

ويعد تطوير هذا المجال ضروريًا لأنه يمثل الرابط الأساسي للأداء اللوجستي في تونس ولما له من تأثير مباشر على نشاط المؤسسات من حيث التزود والإنتاج والتوزيع .

الإنجازات والتوقعات

التحسن الذي عرفته مؤشرات الأداء في سنتي 2016 و2017 تم تأكيده في عام 2018

تؤكد نتائج المسح المنجز سنة 2018 تعافي النمو الاقتصادي الذي عرفته تونس في 2016 و2017 وذلك من خلال تزايد نسبة المؤسسات المصرحة بأنها سجلت تحسنا على مستوى مؤشرات الإنتاج ورقم المعاملات والتصدير والقيمة المضافة مقابل تراجع نسبة المؤسسات التي عرفت مؤشراتها تدهورا خلال نفس المدة الزمنية المذكورة.

تطور مؤشرات النشاط لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 (%)

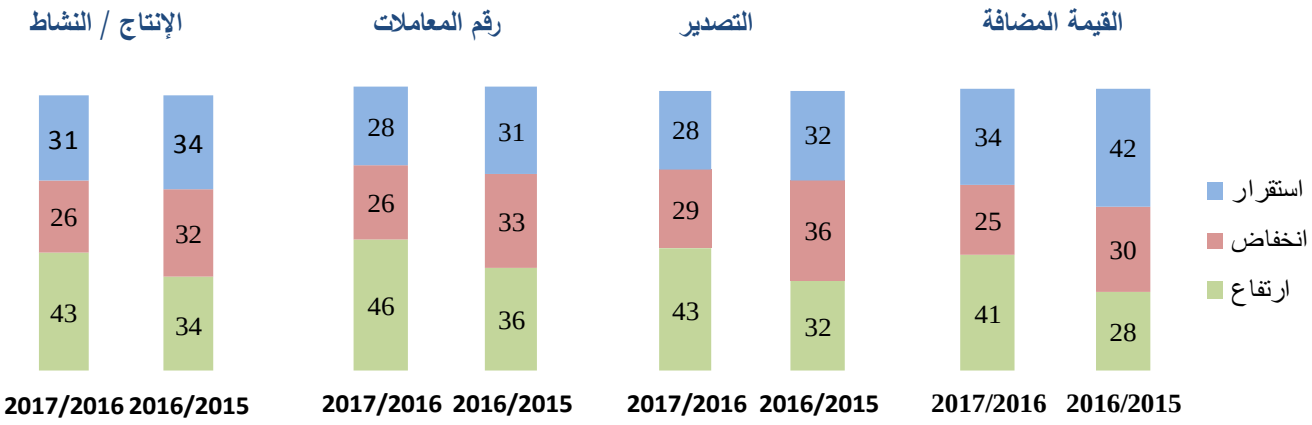

تطور مؤشرات النشاط خلال السداسي الأول من السنة الجارية مقارنة بنفس الفترة للسنة السابقة (%)

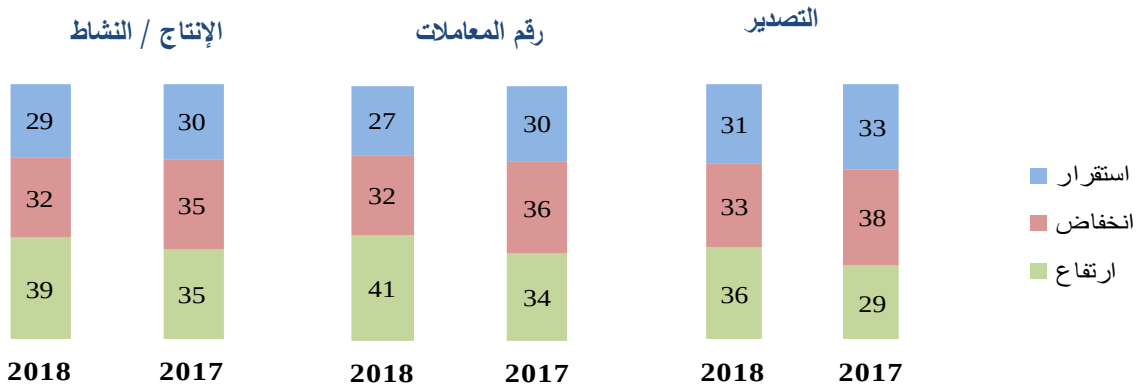

غير أن الضبابية لا تزال تشوب توقعات أصحاب المؤسسات على مستوى تطور الاقتصاد الوطني

يبدو أن الوضع السياسي والاجتماعي الذي تعرفه البلاد قد أثر سلبا على توقعات أصحاب المؤسسات فيما يتعلق بالتطور المستقبلي للاقتصاد الوطني مما جعل آراءهم حول هذه المسألة تتسم بالضبابية حيث صرح ما نسبته 43٪ منهم أنه ليست لديهم رؤية واضحة فيما يتعلق بالتطور المرتقب سنة 2019 وهي نسبة لم تتغير تقريبا طيلة الخمس سنوات الأخيرة. في المقابل تراجعت نسبة المؤسسات التي أبدت تصورا متفائلا في الغرض إلى حدود 18٪ مقابل 34٪ في سنة 2015.

تطور مؤشرات الاقتصاد التونسي خلال السنة المقبلة (%)

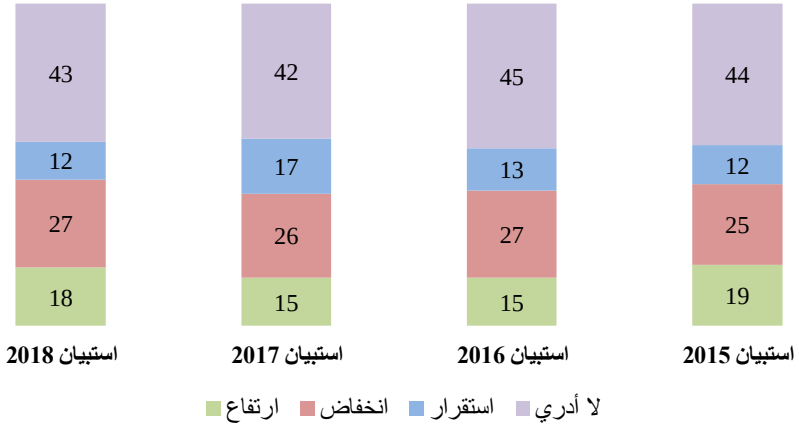

...وكذلك فيما يخص التطور المرتقب لنشاطهم

وفيما يتعلق بالتوقعات حول نشاط المؤسسة تشير النتائج إلى أن نسبة المؤسسات المتفائلة سجلت ارتفاعا طفيفا مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن واحدة من بين كل ثلاث مؤسسات مستجوبة لا تزال غير متأكدة بشأن مدى تطور نشاطها في 2019. علما وأن هذه النسب لم تتغير تقريبا منذ خمسة أعوام مما يعبر عن تواصل حالة الشعور بالتردد والضبابية لدى هذه المؤسسات.

تطور نشاط المؤسسة خلال السنة المقبلة (%)

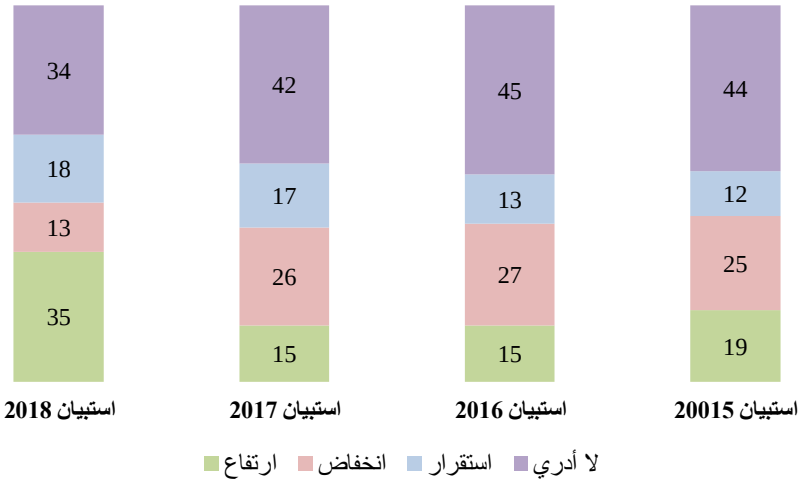

وفيما يخص تطور نشاط القطاع الذي ينشطون فيه.....

تتسم إجابة أصحاب المؤسسات بالضبابية وعدم التأكد فيما يتعلق بالتطورات المستقبلية لقطاعهم حيث صرح 37٪ منهم بأنهم لا يمتلكون رؤية واضحة تسمح لهم بالتوقع وبضبط تصوراتهم حول هذه المسألة. فيما توزعت نتائج بقية المستجوبين بين أولئك الذين يتوقعون زيادة في النشاط (31٪) وأولئك الذين يتوقعون انخفاضا (17٪) أو ركودا (15٪) لنشاط قطاعهم.

توقعات أصحاب المؤسسات فيما يخص تطور نشاط القطاع الذي ينتمون اليه خلال السنة القادمة

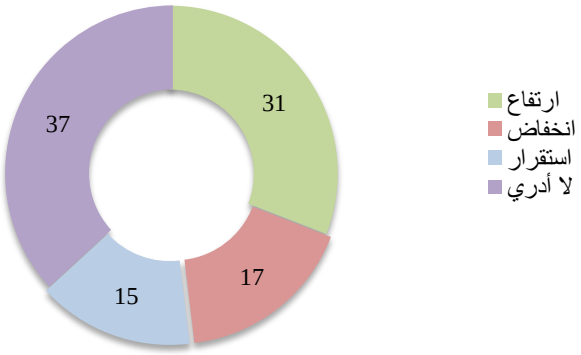

عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالتشغيل

فيما يتعلق بتوقعات فتح أبواب التشغيل صرح ما نسبته 24٪ من أصحاب المؤسسات المستجوبة بأنهم يعتزمون الزيادة في عدد العاملين لديهم خلال سنة 2019. وتتراجع هذه النسبة إلى 20٪ عندما يتعلق الأمر بتشغيل أصحاب الشهادات العليا علما وأن نسبة هامة من المؤسسات تبقى مترددة في هذا المجال.

ما هي برامجكم للتشغيل خلال سنة 2019

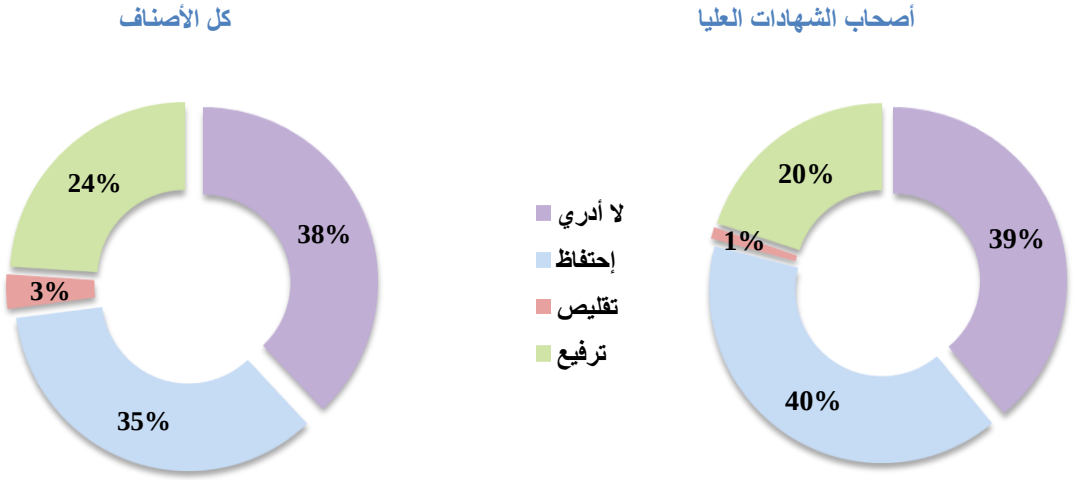

يبرز تحليل هذه المسألة من الجانب القطاعي أن المؤسسات التي تعتزم التشغيل خلال سنة 2019 هي تلك التي تنشط بمجالات الصناعات المختلفة (41٪) والكيمياء (40٪) فيما يخص الصناعات المعملية وقطاع الاعلامية (52٪) فيما يتعلق بالخدمات .

مع ذلك تبدو المؤسسات أكثر تفاؤلا فيما يخص نوايا الاستثمار

فيما يتعلق بتوقعات المؤسسات المستجوبة حول إمكانية إقدامهم على الاستثمار على المدى القصير أعربت أكثر من ثلث المؤسسات عن نيتها القيام باستثمارات خلال سنة 2019 ويرتفع هذا المعدل إلى 33٪ عندما يتعلق الأمر بالمدى المتوسط والبعيد.

هل تعتزمون انجاز استثمارات

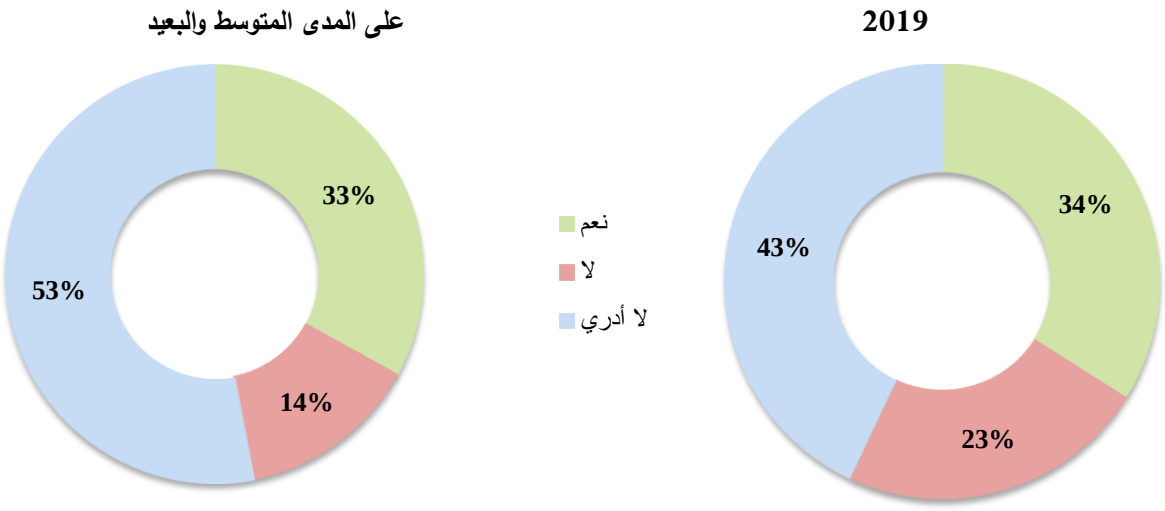

أما فيما يتعلق بوجهة تركيز الاستثمارات المبرمجة سواء على المدى القريب أو المتوسط والبعيد فمن المستبعد ان تتوجه نحو المناطق الداخلية أو ذات الأولوية حيث صرحت جل المؤسسات المعنية بالاستثمارات أنها لا تنوي التوجه نحو ولايات أخرى غير تلك التي توجد بها مؤسساتهم حاليا.